

الحماية الجنائية للأمن الفكري في نطاق الجامعات

أ.م.د شیماء إبراهيم طه

/ الجامعة التقنية الشمالية / المعهد التقني الدور

Shaima.it@ntu.edu.iq

أ.م.د حيدر عبد الجليل مهدي

جامعة فرات الأوسط التقنية / الكلية التقنية الهندسية / النجف

hayder.abduljaleel@ntu.edu.iq

تاريخ قبول النشر 2025/3/20

تاريخ استلام البحث 2025/2/10

الملخص

يُعد الأمن من الحاجات الاجتماعية الأساسية للإنسان، حيث لا يستطيع العيش والنوم والراحة وهو يُكابذ المخاوف والفرع من أمر مُعين، كذلك لا يستطيع ممارسة حياته بصورة طبيعية وهو ينتابه الخوف والهلع والدُعر، فالأمن والاستقرار المطلب الأول لبني البشر وضرورة ملحة لكل عمل إنساني. ويقع تحقيق الأمن في جميع جوانبه وخاصةً الأمن الفكري على عاتق جميع المؤسسات في الدولة ومنها التعليمية، كالجامعات ودورها الحيوي والمحوري في مواجهة مُهددات الأمن الفكري والجرائم الماسة به كالغزو الفكري والتطرف العنيف المؤدي الى الإرهاب، ذلك لأن الجامعات تستقطب فئة كبيرة من أفراد المُجتمع وهم فئة الطلبة، فينبغي أن تكون سباقة في التصدي لإنحراف الفكر من خلال التعليم والتنبيه إلى خطورة تسَلُّ هذه الفكرة إلى المنظومة التعليمية، وتحقيق الأمن الفكري وحمايته ومُكافحة التطرف الفكري والإرهاب تتطلَّب نشر ثقافة التفكير الإيجابي وتشجيع ثقافة الحوار البناء وقبول الرأي والرأي الآخر والمناقشات الفكرية الهادفة داخل الفصول الدراسية بين الطلبة أنفسهم من جانب وبين الطلبة والأستاذ الجامعي من جانب آخر، فضلاً عن تضمين المحتوى العلمي مواضيع تُعزز قيم الاعتدال والوسطية والتسامح والتعايش السلمي، بالإضافة إلى تجريم الأفعال التي تمثل تهديداً للأمن الفكري ومواجهته بالنصوص التي تُجرِّم الأفعال المُنحرفة. ولكل ما تقدم للجامعات دور مُهم في مواجهة التطرف الفكري لأنها حرب فكرية في المقام الأول، وهذا الحرب يجعل التعليم ساحة خصبة لقوى التطرف لخوض الحرب، وهذه القوى عملت ومازالت تعمل وتُجاهد على إختراق ساحة التعليم والتسَلُّ إليها بطرق مُختلفة، ومن هذا المنطلق تأتي أهمية دراستنا لموضوع (الحماية الجنائية للأمن الفكري في نطاق الجامعات)، فالجامعة مؤسسة تلعب دوراً هاماً في سلوك الطلبة بما تملك من أساليب تربوية وتعليمية فهي المدخل الحقيقي والمعني في تكوين مفاهيم صحيحة وتعزيزها في أذهانهم، وبالتالي تحقيق الأمن الفكري ومواجهة التطرف الذي يُعد من الظواهر المُنتشرة في المُجتمعات ويؤثر بشكل أو بآخر على سلوكياتهم وقد يتحول الى إرهاب بسبب تظافر العديد من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، ومن خلال بذل الجهود المتكاملة ستنتمكن الجامعات من المُساهمة بفاعلية في تعزيز الأمن الفكري في المُجتمع بشكلٍ عام وفي نطاق الجامعة بشكلٍ خاص وتحصين أفرادها من الإنحرافات الفكرية العنيفة والمُتطرفة .

الكلمات المفتاحية: الجامعات، الحماية الجنائية، الأمن الفكري، الجامعات، التطرف الفكري، الإرهاب

المقدمة

لا يتحقق أمن المُجتمع إلا من خلال إستقامة فكر الإنسان، وأن الأفكار والثقافة الزائفة التي تساعد الغزو الثقافي أو الفكري في إنتشارها هي من أهم وسائل الإنحراف لفكر الإنسان وزعزعة أمن المُجتمعات أخلاقياً وثقافياً، ولذلك إهتم المُشرع بالأمن الفكري لأنه من أبرز المواضيع التي تُعنى بالمحافظة على القيم الأساسية والهوية الوطنية، والتي تُعد من أهم عوامل إستقرار المُجتمع وإشاعة الطمأنينة بين أفرادها وتُعد الجامعات منارة للعلم والمعرفة، وبيئة خصبة للمناقشات وتبادل الأفكار، وقد تتعرض هذه البيئة لتهديدات تؤثر على الأمن الفكري للطلبة والأساتذة على حدٍ سواء، ويواجه الأمن الفكري جملة من التحديات تظهر بصورة الغزو الفكري والذي قد يؤدي إلى تآكل القيم الثقافية والاجتماعية والدينية، والأفكار المُتطرفة المؤدية للإرهاب

jsh.univsul.edu.iq

والتي تؤدي إلى زعزعة أمن المجتمع، وبالتالي الإخلال بالأمن الفكري، وإن الحماية الجنائية للأمن الفكري داخل نطاق الجامعات تعد ضرورة ملحة لضمان سير العملية التعليمية بانتظام وضمان حرية التعبير والبحث العلمي من جانب، وحماية الأفراد من الممارسات الضارة بسلامة الفكر من جانب آخر. ، فالأمن الفكري يسعى إلى تحقيق الحماية التامة لفكر الإنسان من الانحراف والخروج عن المعايير الأخلاقية.

مشكلة البحث/ تتمثل مشكلة البحث في قلة التشريعات القانونية الفعالة لحماية الأمن الفكري في الجامعات، مما يعرض الأفراد لخطر الإعتداء الفكري، فضلاً عن غياب الوعي القانوني حول حقوق وواجبات الأساتذة والطلبة قد يسهم في وقوع إعتداءات وإنتهاكات، كذلك التحديات المتعلقة بتحقيق التوازن بين حرية الفكر والتعبير وحماية الأفراد من التهديدات الفكرية تتطلب دراسة معمقة لتطوير آليات قانونية واضحة وفاعلة.

أهمية البحث/ تتمثل أهمية البحث من جوانب عدة، فبعد الأمن الفكري حق من حقوق الإنسان يسمح بالتعبير عن الرأي والفكر بحرية وبالتالي تطوير الفكر الإبداعي، كذلك الأمن الفكري ركيزة أساسية للإستقرار للإجتماعي وأهم مكونات الأمن العام في الدولة، فهو أساس الإستقرار والطمأنينة فيها، ووجود إطار قانوني لحماية الأمن الفكري يساهم في خلق بيئة أكاديمية صحية وأمنة وملائمة لتبادل المعرفة والبحث العلمي، فضلاً عن أن الحماية الجنائية للأمن الفكري في نطاق الجامعة تُساعد على الحد من إنتشار الأفكار المتطرفة التي قد تؤدي للعنف والإرهاب، وبالتالي حماية الأمن الإجتماعي.

خطة البحث/ لتسليط الضوء على موضوع البحث نقسم الخطة وفق الآتي

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الفكري

الفرع الأول: مفهوم الأمن الفكري وخصائصه

الفرع الثاني: أهمية الأمن الفكري

المطلب الثاني: الجرائم الماسة بالأمن الفكري

الفرع الأول: الغزو الفكري

الفرع الثاني: التطرف الفكري

الفرع الثالث: الإرهاب الفكري

المطلب الثالث: أساس الحماية الجنائية للأمن الفكري

الفرع الأول: أساس الحماية الجنائية للأمن الفكري في الدستور

الفرع الثاني: أساس الحماية الجنائية للأمن الفكري في التشريع الجنائي العراقي

المطلب الرابع: دور الجامعات في تحقيق الأمن الفكري وكيفية مواجهة التطرف والإرهاب.

المطلب الأول: الإطار المفاهيمي للأمن الفكري

يرتبط الأمن الفكري بحق الإنسان في التفكير والتعبير وحماية كافة حقوقه المكتسبة في الإختيار والتصرف بما لا يتعارض مع حقوق الآخرين ومكتسباتهم، فهو يتضمن حماية المعتقد والفكر من التهديدات السلبية على الفرد والمجتمع، ولبحث الإطار المفاهيمي للأمن الفكري سنقسم المطلب على فرعين كالتالي:

الفرع الأول: مفهوم الأمن الفكري وخصائصه: الأمن الفكري يشير إلى حماية التفكير والتعبير، وحماية الأفراد من

الممارسات السلبية المؤثرة على معتقداتهم وأفكارهم من التطرف والتلاعب، ولبين مفهوم الأمن الفكري وخصائصه، سنتناوله كما يلي:

أولاً: تعريف الأمن الفكري: يُعرف الأمن الفكري بأنه "سلامة فكر الإنسان من الانحراف أو الخروج عن الوسطية في فهمه للأمور الدينية والسياسية والاجتماعية، مما يؤدي إلى حفظ النظام العام وتحقيق الأمن والطمأنينة والإستقرار في الحياة السياسية والاجتماعية والإقتصادية وغيرها من مقومات الأمن الوطني، وهو القدرة أو المحافظة على سلامة الأفكار والمعتقدات الصحيحة لدى الأفراد مع تزويدهم بأدوات البحث والمعرفة وبيان طرق التفكير الصحيح " (المالكي، 2009، ص70). ويُعرف أيضاً بأنه "تحصين الفكر البشري ضد الأفكار غير المنضبطة بالضوابط الشرعية والاجتماعية للمحافظة على التراث الديني والثقافي وتحقيق الإستقرار في المجالات المختلفة وصولاً لتحقيق الأمن الوطني" (كفاي، 2015، ص3465). كما ويُعرف بأنه " الإطمئنان إلى سلامة الفكر من الانحراف الذي يُشكل تهديداً للأمن الوطني أو أحد مقوماته الفكرية والعقلية والثقافية والأخلاقية والأمنية" (الزعيبي، 2022، ص16). كما ويعرف الأمن الفكري بأنه "سلامة فكر الفرد وخلق عقده ومعتقداته من إنحراف الأفكار الخاطئة التي تؤدي إلى الانحراف الفكري المتعلقة بالأمور الدينية والدينية، لتكوين حادث الفكر مما ينعكس على المجتمع بالإستقرار والأمن في جميع مجالات الحياة السياسية والاجتماعية والتعليمية وغيرها" (أبراهيم، 2020، ص238) وتسعى الدولة إلى تعزيز الأمن الفكري من خلال مؤسساتها ومن أجل إطمئنان الأفراد على أنفسهم وفي مجتمعاتهم، ولا يتحقق ذلك إلا بوجود سلطة قادرة

على إقرار النظام والإستقرار في المجتمع (ابراهيم، 2022، ص 320) ، وبتحقيق الأمن الفكري يُمكن القضاء على إنحراف الفكر الذي يعد من أهم مُهددات الأمن الفكري والنظام العام. (منصور، 2017، ص 596) فالأمن الفكري دعامة فكر الإنسان تجاه التطرف والإنحراف بالتزام منهج الوسيطة والإعتدال والإنتماء إلى الثقافة وقيمها، فضلاً عن أنه تحصين عقول الشباب من الأفكار المُتطرفة والوصول للإستقرار النفسي والفكري للشباب من خلال مفهوم الوسيطة والإعتدال والإتزان في التفكير (عقوب، 2022، ص 303)

ثانياً: خصائص الأمن الفكري (أبراهيم، 2020، ص 241). الأمن الفكري من أهم الركائز الأساسية لحماية وحفظ المجتمعات من الأفكار الهدّامة والمُتطرفة ويمكن إجمال خصائصه على النحو الآتي: -

أولاً/ يستمد وجوده من قواعد شرعية حيث أن الثابت في الشرع أن الشريعة الإسلامية قد حفظت للفرد كافة عقائده ومُكتسباته ففي داخل المجتمع الإسلامي حصّر الإبتداع في الدين وتجريم الإفتاء بغير علم بهدف عدم إثارة الفتنة والفضوى الفكرية في المجتمع، وفي خارج المجتمع الإسلامي نَظَم قواعد التعامل مع غير المسلمين من حيث تجنب الجدل معهم في العقيدة وأن تبنى المُعاملات على الحوار والمُسامحة والأمان.

ثانياً/ الإرتكاز على الهوية بمعنى أن الأمن الفكري السليم يركز على مُحددات الهوية وهي المكان والوطن والعقيدة، ومن ثم أي خلل يحدث في هذه المُحددات يؤدي إلى خلل في الأمن الفكري ومن ثم خلل في الهوية ككل.

ثالثاً/ النسبية أن الأمن الفكري لدى كافة المجتمعات ليس مُطلقاً، ويتأثر بالتغيرات الزمنية والمكانية والإجتماعية، لذا تتنافس المجتمعات في تطوير إمكانياتها والحفاظ على أمنها الفكري العام من الصراعات بين المنظمات التي تم تصنيفها إرهابية ويكشف عن نسبية الأمن الفكري.

رابعاً/ المعاصرة أي أن الأمن الفكري حركة دائمة وليست ثابتة لأنه يتحول ويتطور ليواكب ويُعاصر التغيرات الهيكلية السريعة، كما يُشجع الأفراد على تطوير أفكارهم ومُعتقداتهم وفق المُعطيات الجديدة.

خامساً/ المرونة حيث تتجلى صفة المرونة في الأمن الفكري عندما يُعرض البعض أفكار ضد مواقف الآخرين وأفكارهم في حوار بنّاء يتسم بقبول الآخر للوصول إلى الحقيقة المنشودة، أي يُعزز أهمية الحوار والتواصل بين الأفراد لتبادل الأفكار.

سادساً/ التوازن النفسي والوعي الثقافي، فيعزز الاستقرار النفسي للأفراد، ويُشجعهم على فهم التنوع الثقافي وتعزيز القيم الإيجابية، ومواجهة الأفكار السلبية.

الفرع الثاني: أهمية الأمن الفكري

تحقيق الأمن الفكري يتطلب مجموعة من الوسائل والآليات التي تهدف إلى تعزيز الفهم الصحيح والمنطقي للمبادئ والقيم، والتي يجب الإهتمام بها من قبل الدولة والنظام والهيئات والمؤسسات والمرجعيات التي عليها المسؤولية الكبرى في حماية المجتمع من الأفكار الهدّامة والمُعتقدات الباطلة، وأن يجتهدوا في بيان ذلك عبر الوسائل المشروعة المُتاحة كل في مجاله، وإذا نظرنا في مفهوم الأمن الفكري بمعناه العام، فيتضح بأن له علاقة وثيقة ووطيدة بحفظ الضروريات الخمس في الشريعة الإسلامية التي تسمى عند العلماء والفقهاء بالمقاصد الكبرى وتتجلى في حفظ (الدين ، النفس ، العقل ، النسل أو العرض أو النسب ، المال) وتحقيق الأمن بمفهومه الواسع والشامل لا يُمكن إلا بحفظ هذه الضروريات الخمس . (وكيل، 2021، ص6)، والأمن الفكري يُعنى بحماية المُعتقدات والفكر والقيم من التأثيرات الضارة والسلبية فيتجلى أهمية الأمن الفكري فيما يلي: -

1. **حماية الهوية الثقافية والاجتماعية:** يساعد الأمن الفكري في الحفاظ على القيم والمُثل الأصيلة للمجتمعات، ويحمي هويتها الثقافية والاجتماعية من التأثيرات الخارجية السلبية.

2. **الوقاية من التطرف والإنقسام:** يلعب دوراً محورياً في التصدي للأفكار المُتطرفة والأبيولوجيات الضارة التي قد تؤدي إلى الإنقسام وزعزعة إستقرار المجتمع.

3. **تعزيز الوعي والتفكير النقدي:** يساهم في ترسيخ مبادئ التفكير النقدي والوعي الذاتي بين أفراد المجتمع، مما يمكنهم من تقييم المعلومات والأفكار بشكل مُستقل وموضوعي.

4. **حماية الشباب:** يعتبر الشباب من أكثر الفئات تأثراً بالأفكار الجديدة والمتغيرات، لذا يعمل الأمن الفكري على حمايتهم من الأفكار الهدامة ويوجههم نحو التفكير البنّاء والإيجابي، فيُحصن الشباب ضد مجرى الأفكار غير السوية والتطرف، كما يُحصن النفس بالمبادئ الأخلاقية (أحمد، 2022، ص91)

5. **دعم الإستقرار والسلام الإجتماعي:** من خلال تعزيز القيم المُشتركة والتفاهم والتواصل المُتبادل، يؤدي الأمن الفكري دوراً في تحقق السلام والتعايش السلمي بين مُختلف الثقافات والأديان.

6. **تعزيز التنمية المُستدامة:** الأمن الفكري يعز التفكير الإبداعي والإبتكاري الذي يُعد أساسياً للتنمية المُستدامة والتقدم في مُختلف المجالات.

7. حفظ الدين الذي يُعد من أهم مقاصد الشريعة الإسلامية مُرتبط بحفظ وحماية الأمن الفكري، وبحماية الأمن الفكري من العوارض الطارئة والمفاسد نستطيع حماية ديننا الإسلامي وأمتنا لأن الدين هدية هذه الأمة وحياتها. (وكيل، 2021، ص5)
8. يعمل الأمن الفكري على حفظ الشخصية وحرمتها وعدم ذوبانها، وعن طريق الأمن الفكري يُمكن الكشف عن أوجه القصور لدى الأفراد والهيئات والمؤسسات التربوية، وذلك من خلال تقييم إنتاجهم. (منصور، 2017، ص596)
9. بفقدان الأمن الفكري تكثر أعمال الشغب والتخريب وينحرف الفرد مع اية تيار فكري. (أحمد، 2022، ص91)
10. الأمن الفكري يعد أحد اساليب الوقائية التي تقي المُجتمع تبعات الجريمة الإجتماعية والإقتصادية والمعنوية التي تُحدث انعكاسات سيئة على الفرد والمُجتمع.
11. الأمن الفكري يوفر للفرد ظروف نفسية جيدة وضرورية كالشعور بالحرية والانتماء والقدرة على المشاركة الفعالة والبُعد عن الضغط والتهديدات الفكرية مما ينتج عنه مواطن صالح (المرسى، 2019، ص133)
12. خطورة فقدان الأمن الفكري وإختلاله (الإنحراف الفكري) على الفرد والمُجتمع والذي يحدثه يتهدد الأمن والنظام في المُجتمع وتطمس هوية. (أبراهيم، 2020، ص242)

المطلب الثاني

الجرائم الماسة بالأمن الفكري في الجامعات

بينما أن الأمن الفكري يسعى إلى حماية الأفكار والمعتقدات من أي تهديد قد يؤثر سلباً على الهوية والثقافة والمُجتمع، وتسعى الدولة من خلال مؤسساتها إلى تعزيز الأمن الفكري لدى الأفراد من أجل الإطمئنان على نفوسهم في مُجتمعاتهم، إلا أن ذلك لا يمنع من وجود إنحرافات فكرية وأخلاقية لدى الأفراد في المُجتمع، وساعد في ظهور الإنحرافات في المُجتمع التطور المُستمر في تكنولوجيا المعلومات ووسائل التواصل الإجتماعي والفهم الخاطئ لثوابت الدين والعقيدة الصحيحة (علي، 2020، ص43)، مما أدى الى ظهور صور جديدة للجرائم كالغزو الفكري والأفكار المُتطرفة المؤدية الى الإرهاب، وتتناوله وفق الآتي:

الفرع الأول: الغزو الفكري

مع تطور المُجتمعات وقلة الوعي الفكري والثقافي وقلة التعليم وإزدياد البطالة أدى إلى زعزعة أفكار الشباب والبعض من أفراد المُجتمع وظهور ظواهر سلبية تمس الأمن الفكري، **كالغزو الفكري**: والغزو الفكري هو تضارب أو إختلاف في الأفكار أو الأيديولوجيات أو المفاهيم المُتعارضة، التي تستخدمها بعض الدول أو المنظمات لدعم مصالحها الخارجية. والغزو الفكري هو إغارة الأعداء على أمة من الأمم بأساليب مُختلفة ووسائل عديدة لتدمير قواها الداخلية والأخلاقية، والفرق بينه وبين الغزو العسكري، أن الغزو العسكري يأتي للقهر وتحقيق أهداف إستعمارية دون رغبة الشعوب، أما الغزو الفكري فهو لتصفية العقول والأذهان لتكون تابعة للغازي، وهذا المُصطلح ظهر في بداية القرن العشرين. إلا أن الغزو الفكري موجود منذ القدم، وفي العصر الحديث رأى أعداء المسلمين أن الغزو العسكري يثير غضب الشعوب وحقدتها وكرهها ومقاومتها، فكفروا في غزو عقول الشعوب بما يريدون من الثقافات التي تخدم العدو والتي لا تنتبه لها الشعوب إلا بعد فوات الأوان، فحرب الغزو الفكري هي حرب لاتخص مُجتمع دون آخر بل حرب تستهدف مُختلف المُجتمعات، لصالح بعض القوى التي تعمل على تحقيق مطامعها في المُجتمعات المُستقرة، فيهدف إلى هز الثقة، وإخلال البناء الإجتماعي، وتحقيق أغراضه بإستهداف قطاعات المُجتمع وتحويلها إلى خراب، فحرب الغزو الثقافي حرب أدواتها الفكر، ومهمتها تدمير الهوية الدينية والوطنية والثقافية والإجتماعية (إبراهيم، 2022، ص324)

- 1- أهداف الغزو الفكري 1- محاربة اللغة العربية الفصيحة 2- إثارة النعرات القومية والعرقية 3- بث الفرقة والمذاهب الهدامة 4- إغراق الأمة في الشبهات والملاذات 5- تشويه عقائد الإسلام وشرائعه وأعلامه
- وسائل الغزو الفكري: 1- المناهج الدراسية والتعليمية التي تخدم أغراضهم 2- وسائل الإعلام المرئية والمسموعة 3- الصحافة والوسائل المقروءة 4- الإنترنت... ويُعد من أهم وسائل الغزو الفكري

الفرع الثاني: التطرف الفكري المؤدي إلى الإرهاب

التطرف الفكري هو " نوع من الجمود والإنغلاق الفكري لدى فرد أو جماعة من جماعات المُجتمع خرجت بفكرها عن حد الاعتدال، وعلى ما إعتاد عليه الأفراد من طرق التفكير والشعور" وهو بهذا المدلول يقترب من مفهوم الإنحراف الفكري إلى الحد الذي لا يفرق بين المُصطلحات، وهي حالة من الجمود العقلي ورفض وإقصاء فكر الآخر وأيديولوجيته وعدم قبوله أو الإستماع إليه وغلق أبواب الحوار معه، وهذا ينجم عن أسباب كتضخيم الذات، أو بسبب التخلف وجهل المعرفي أو التعظيم بعض فئات البشر أما لمكانتهم الدينية أو الفكرية، ويُمثل التطرف أحد إفرزات إنعدام الأمن الإجتماعي عموماً، والأمن الفكري بوجه خاص (الموسوي ، 2022 ، ص3) والتطرف أيضاً" مُصطلح يُستخدم للدلالة على كل ما يناقض الاعتدال زيادة أو نقصان ونظراً لنسبية حد الاعتدال وتباينه من مُجتمع إلى آخر وفق القيم والثقافات"، (الموسوي ، 2022 ، ص3) وهو أيضاً "الغلو في

العقيدة أو فكر، أو مذهب أو جماعة أو حزب، وإثارة الرأي العام بالخروج عما هو مألوف لدى العامة من حيث المظهر وهو تعبير نسبي يستعمل لوصف أفكار أو أعمال ينظر إليها من قبل مُطلقى هذا التعبير بأنها غير مُبررة من حيث الأفكار (علي، 2020، ص 43)

أسباب التطرف: مما يلي أهم الأسباب التي تؤدي إلى الانحراف في الفكر

أولاً: الجهل في الدين إذ يرى المتطرف أنه الوحيد على حق، وغيره على ضلال وجَهْل، لذلك هو يقوم بالاجتهاد في مسائل الدين ويحاسب الآخرين لأنهم في نظره جاهلون في أمر الله تعالى به وينتهي به المطاف إلى استباحة دمايتهم أموالهم، والغلو والتطرف وعدم التسامح والتعايش السلمي مع غير المسلمين.

ثانياً: استخدام وسائل التواصل الاجتماعي دون رقيب، يستخدم الشباب الإنترنت لفترات طويلة مما يجعلهم صيداً سهلاً لُدعاة التطرف إذ يقوم المتطرفون لترويج أفكارهم المُتطرفة عبر وسائل التواصل الاجتماعي واختراق عقول الشباب.

ثالثاً: البطالة والفراغ الفكري، البطالة وهي من أهم مصادر التطرف، وتعني البطالة التوقف عن الإنتاج والإبداع وعدم الإهتمام بالشؤون الثقافية والمعرفة وعدم تطوير الدراسات الفقهية والثقافية والعلمية، مما يجعلها أحد أهم أسباب التطرف الفكري.

رابعاً: الأوضاع الاقتصادية، ومنها الحرمان والفقر والجوع والبطالة التي تجعل الشباب عرضةً لتلك الأفكار المُتطرفة التي تؤدي بالمُجتمع نحو الإنكسار والانحطاط الأخلاقي وزوال الأمان.

خامساً: أسباب تتعلق بالقيم الأخلاق والمظاهر الرذيلة التي يشاهدها الفرد في الشارع والمدرسة والإعلام والصحافة كل ذلك يسبب نشوء التطرف الفكري والإرهاب. (الطنطاوي، 2016، ص 15)

الفرع الثالث: الإرهاب الفكري

تجتاح اليوم موجة من التطرف الفكري وهو تطرف عملي وسلوكي في مُعظم الأحوال يُعبر عن نفسه بأعمال إرهابية موجهة أما ضد الدول وأجهزتها أو ضد قلة من فئات المُجتمع، والإرهاب هو "إستخدام غير قانوني للعنف أو التهديد به أو بأشكاله المُختلفة كالإغتيال والتشويه والتعذيب والتخريب وغيره بُغية تحقيق هدف سياسي مُعين وإستخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية وبث الخوف والذعر الذي يثير الجسم أو العقل عن طريق إستخدام العنف وتوجه الأعمال الإرهابية من الأشخاص سواء كانوا أفراد أو مُمثلين للسلطة ممن يعارضون أهداف هذه الجماعة" (حسين، 2023، ص 79) والإرهاب أيضاً "جماعة خارجة عن القانون تقوم بأعمال عنف مُنظمة بهدف خلق حالة من الخوف والفرع والرعب بين أفراد المُجتمع وتدمير المُمتلكات العامة والخاصة، وتدنيس المُقدسات وإنتهاك الحُرُمات وقتل وخطف المدنيين الأمتين، ويكون ذلك عن طريق إستهداف المؤسسات والأفراد والجماعات للوصول إلى غايات وأهداف تحددها التنظيمات الإرهابية، وتلفت العناصر المنتمية للتنظيمات الإرهابية خطابات دعائية وعمليات غسيل دماغ بإستخدام الإتصال المُباشر وعبر وسائل التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام التقليدية" (السوداني، 2022، ص 17) أما الإرهاب الفكري، فنابع عن فكر إرهابي يُمَثل منظومة أفكار وإعتقادات مُتطرفة ومُنحرفة، تقوم على الغلو والتعصب المُخالف للأفكار العقلية والمنطقية السليمة، تعمل على تغذية عقول الأفراد بأفكار مُنحرفة تدعوهم إلى القيام بأعمال إرهابية كالخطف والتعذيب والقتل، أي إن الإرهاب الفكري يؤدي إلى قتل الفكر الإنساني، وإنهاء إمكانياته على الإبداع الفكري والثقافي (الشباني، 2032، ص 326). فالإرهاب الفكري يقوم على قمع الحُرَيات، وخاصة الحُرَيات الفكرية، وقتل الإبداع الثقافي والفكري، وأورد المشرع العراقي في المادة (1) من قانون مُكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 تعريف الإرهاب بأنه "كل فعل إجرامي يقوم به فرد أو جماعة مُنظمة إستهدفت فرداً أو جماعات أو مؤسسات رسمية أو غير رسمية أوقع أضراراً بالممتلكات العامة أو الخاصة، لغرض الإخلال بالأمن والإستقرار والوحدة الوطنية أو إدخال الفرع أو الرُعب بين الناس، أو إثارة الفوضى لتحقيق غايات إرهابية" لذلك يُعد إرهاب الفكر أخطر أنواع الإرهاب لكونه مدعوم بفكر مُتطرف، يدعى أنه يحمل الحقيقة وعلى حق دائماً وفي التفاصيل جميعاً، فالإرهاب أسلوب عمل لتحقيق غاية الانحراف، لذلك قيل إن كان الإرهاب تصرف عملي، لكن في حقيقته ترجمة لواقع عملية الفكر الذي يتبناه الإرهابيين، فمن بؤرة التخلف الحضاري ينبع الإرهاب الفكري، الذي قد يتحول إلى إرهاب مادي تسمح بقتل الأفراد وترويعهم (العجيلي، 2014، ص 51)

أسباب الإرهاب (ظاهر، 2023 ص 501) وتتمثل بالأسباب المُهمّة الآتية:

1- **التعصب للرأي:** هو أولى بؤادر الإرهاب الفكري لأنه يقوم على إلغاء الآخر وتهميشه، وهنا يُصَاب العقل وتفكير بالجمود، ولا يسمح له برؤية المصالح وتبيين المقاصد، وإستحضار ظروف عصرية وواقع الواقع ويزداد الأمر خطورة حين يراد فرض رأي على الآخرين بالعصا الغليظة، فهناك الإتهام بالبدع أو بالإستخفاف بالدين أو بالفكر والكفر فهذا الإرهاب الفكري أشد تخويفاً وتهديداً من الإرهاب الحسي.

2- **الفراغ الفكري للمُجتمع:** ما يؤدي إلى وجود الإرهاب الفكري وإنتشاره بشكل شاسع، أي بمعنى آخر أن وجود الفراغ

الفكري سوف تجد الأرض الخصبة لنموها وإنتشارها، مما يُسهل إنتشار الأفكار المُنحرفة والخرافية.

3-

الإحراف الديني والعقائدي: هي أحد الأسباب التي تؤدي إلى وجود الإرهاب الفكري في المجتمعات البشرية، وتكون صورة الإحراف أما بالأبعاد عن تطبيق قواعد الدين الأساسية، فهكذا أمور تؤدي إلى تغيير المنهج العقائدي المرسوم له، وبالتالي تكوين قاعدة فكرية دينية عقائدية مبنية على الإرهاب الفكري.

4- العوامل الاجتماعية: كالبطالة والتفكك الأسري والإجماعي، وغياب دور الأسرة في تربية نشئ الصالح وخاصة الأيوين اللذين إنشغلا عن متابعة الأولاد ومراقبتهم والإشراف عليهم .

5-أسباب تربوية وثقافية: التي ينطلق منها إحراف المسار عند الإنسان، ويجعل الفرد عرضة للإحراف الفكري ومناخاً ملائماً لبيت السموم الفكرية لتحقيق أهداف إرهابية (الدسوقي، 1999م، 51)

المطلب الثالث: أساس الحماية الجنائية للأمن الفكري

تمثل السياسة الجنائية في حماية الأمن الفكري التدابير المشتركة بين مؤسسات الدولة والمجتمع لحماية فكر الإنسان وعقيدته من شتى أنواع الإحراف الفكري أو الديني ومكافحتها أو الوقاية منها لتحقيق إستقرار الحياة الإجتماعية بكافة الميادين وتحدد السياسة الجنائية الخطوط العامة التي تبين إتجاه المشرع في التجريم والعقاب، وليبيان أساس الحماية الجنائية للأمن الفكري نتناوله وفق مايلي:

الفرع الأول: الأساس الدستوري لحماية الأمن الفكري: الدستور العراقي لعام (2005) أورد في ديباجته مبادئ مهمة تؤكد وتقر بالتنوع وتحميه، وتدعو إلى بناء الوطن دون نزعة عنصرية أو طائفية أو تمييز ومُحاربة الإرهاب والتكفير وتعزيز الوحدة الوطنية، فضلاً عن أن الدستور يضمن الحفاظ على الهوية الإسلامية لغالبية الشعب العراقي، وحرية العقيدة والممارسة الدينية للطوائف الأخرى، وعدم جواز سن قانون يتعارض مع ذلك، وأن العراق بلد مُتعدد القوميات والأديان والمذاهب، وأن الأسرة هي أساس المجتمع، تحافظ الدولة على كيانها وقيمها الدينية والأخلاقية والوطنية وتمنع كل أشكال العنف، كما تَضْمَن الإشارة إلى موضوعات عديدة من بينها الإشارة إلى تحريم العنف والتطرف من خلال النص على أنه: "... لم يُثَبِّتْ التكفيرُ والإرهابُ من أن نَمُضِيَ قُدماً لبناءِ دولةِ القانون، ولم تُوقَفْ الطائِفِيُّ والعُنْصَرِيُّ من أن نَسِيرَ مَعاً لِتَعزِيزِ الوَحْدَةِ الوَطَنِيَّةِ، وأنْتَهَاجِ سَبُلِ التَّدَاوِلِ السَّلْمِيِّ لِلسُّلْطَةِ، وتَبْنِي أسلُوبِ التَّوْزِيعِ العَادِلِ لِلثَّرْوَةِ، ومُنَحْ تَكَافُؤَ الفُرْصِ للجَمِيعِ..."، ورغم أن ما تقدم جاء بصيغة الوصف لحال البلاد في الحقب الماضية إلا أنه يدل وبشكل واضح على تحريم وتجرير الأفعال من تكفير وإرهاب وطائفية وعنصرية. كما وأشار الدستور العراقي صراحة في الفقرة (أولاً) من المادة (7) على تجريم والعنف بأي صورة كانت عليه من النص على أنه: **أولاً:** "يحظر كل كيان أو نهج يتبنى العنصرية أو الإرهاب أو التكفير أو التطهير الطائفي، أو يحرص أو يمهد أو يمجد أو يروج أو يبرر له، ثانياً: تلتزم الدولة بمحاربة الإرهاب بجميع أشكاله، وتعمل على حماية أراضيها من أن تكون مقراً أو ممراً أو ساحةً لنشاطه"، ومما يلاحظ على هذا النص أنه حظر العديد من صور التطرف والتي تتمثل بالآتي: (العنصرية- الإرهاب- التكفير- التطهير الطائفي أو التحريض أو التمهيد أو التمجيد أو الترويج أو التبرير له) والحكمة من هذا الحظر هي المحافظة على النظام العام ومنها الأمن الفكري وحفظه وحمايته من الأفكار الهدامة بجميع أشكالها لخطورتها على أمن الدولة والمجتمع، كما حدّد الدستور في الباب الخاص بالحريات في المادة(38) والفقرتين (أولاً وثانياً) من المادة (39) بأن تكفل الدولة حماية الفرد من الإكراه السياسي والفكري والديني وبشكل يحمي فكر الإنسان وعقيدته من أي ضغط ممكن أن يؤثر سلباً على سلوكه الخارجي، من جانب آخر تضمنت الدولة وبما لا يخل بالنظام العام والآداب وحرية التعبير عن الرأي بكل الوسائل وحرية الصحافة والإعلام والنشر، وحرية الاجتماع والتظاهر السلمي وتنظم بقانون، كما نصّت المادة (42) بأن "لكل فرد حُرِّيَّةِ الفكر والضمير والعقيدة" والمادة(43) بَيَّنَّتْ إتِّبَاعِ كلِّ دينٍ أو مذهبٍ أحرارٍ في مُمارَسَةِ الشُّعائِرِ الدِّينِيَّةِ، مع كفالة الدولة حُرِّيَّةِ العِبَادَةِ، وعدم جواز تقييد مُمارَسَةِ أيِّ منها، إلا بقانونٍ أو بناءٍ عليه، وبشكل لا يمس التقييد جوهر الحق أو الحرية، مما تقدم يُمكننا القول أن الدستور العراقي أقر التنوع وعدم التمييز بين المواطنين والحقوق والحريات الفكرية وأن الأمن الفكري كان حاضراً في ثنائيا نصوصه، كما بين الحفاظ على الوحدة والهوية الوطنية ومنع الإعتداء على أي منها، وهذه القواعد تعمل على بناء أمن فكري سليم. إن النص الدستوري جاء مُلبياً لحاجة المجتمع في توفير الحماية اللازمة ضد أبرز صور التطرف سيما أكثرها فتكاً والمُتمثل بالإرهاب على إختلاف أشكاله.

الفرع الثاني: الحماية الجنائية للأمن الفكري في التشريع الجنائي العراقي

المُشرع العراقي عالج حماية مُرتكزات الأمن الفكري من خلال بعض النصوص المُتفرقة في بعض القوانين نظراً لما يُمثله الأمن الفكري من طمأنينة للأفراد، ولم يُجرم المشرع في قانون العقوبات العراقي التطرف والإرهاب الفكري بصورة مُباشرة إلا أنه من المُمكن أن نستخلص ذلك من خلال النصوص التي أوردتها ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي، والركن المادي لهذه الجرائم يتمثل في سلوك التحريض والإستسلام والإنضمام لعدو، وإثارة الفتنة وزعزعة الأمن، وإضعاف الروح المعنوية، والركن المعنوي يتحقق بالقصد العام بعنصره العلم والإرادة، فالجاني يعمل على زعزعة الأمن الفكري وبالتالي تهديد الأمن الداخلي الذي يُمثل المصلحة المحمية في مثل هذه الجرائم، ومن خلال ملاحظة النصوص القانونية فنصّت المادة(195) على عقوبة السجن المؤبد من أثار حرب أهلية أو إقتتال طائفي وتسلح المواطنين ضد بعضهم البعض وتكون العقوبة إعدام إذا تحقق ما إستهدفه الجاني، أما المادة (200) على أنه: "يُعاقب بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات أو بالحبس كل من حذب أو روج أياً

من المذاهب التي ترمي إلى تغيير مبادئ الدستور الأساسية أو النظم الأساسية للهيئة الاجتماعية أو لتسويد طبقة إجتماعية على غيرها من الطبقات أو للقضاء على طبقة إجتماعية لقلب نظم الدولة الأساسية الإجتماعية أو الإقتصادية أو لهدم أي نظام من النظم الأساسية للهيئة الإجتماعية متى كان إستعمال القوة أو الإرهاب أو أية وسيلة أخرى غير مشروعة ملحوظاً في ذلك، ويُعاقب بالعقوبة ذاتها: كل من حَرَضَ على قلب نظام الحكم المثقور في العراق أو على كراهيته أو الإزدراء به أو حبذ أو روج ما يثير النعرات المذهبية أو الطائفية أو حَرَضَ على النزاع بين الطوائف والأجناس أو أثار شعور الكراهية والبغضاء بين سكان العراق"، كما وَصَّت المادة (201) على أنه: "يُعاقب بالإعدام كل من حبذ أو روج مبادئ صهيونية بما في ذلك الماسونية، أو إنتسب إلى أي من مؤسساتها أو ساعدها مادياً أو ادبياً أو عمل بأي كيفية كانت لتحقيق أغراضها(تنظر المادة (201) من قانون العقوبات العراقي رقم 111 لسنة 1969 المعدل) ، فمن المعلوم أن مبادئ وأفكار الصهيونية متطرفة تبتغي نشر العنصرية وتفترض التفوق النوعي بغض النظر عن أي إعتبرات أخرى، كما حَظَر في المادة(210) إذاعة أخبار أو بيانات كاذبة ومُغرِضة أو بث دعايات مُثيرة إذا كان من شأن ذلك إلقاء الرعب بين الناس أو تكدير الأمن العام، كذلك منع إحراز مطبوعات أو مُحررات أو تسجيلات بسوء نية، أما المادة(215) فعاقبت كل من صنع أو إستورد أو صدر أو حاز بقصد الإتجار أو التوزيع أو اللصق أو العرض صور أو كتابات أو رموز تعمل على تكدير الأمن العام. وبالإضافة إلى ما نظمه المُشرع في قانون العقوبات ضمن الجرائم الماسة بأمن الدولة الداخلي من أحكام تُجرّم التطرف الفكري ضمناً، نجد أنه قد عالج الجرائم الماسة بالشعور الديني (المراغي، 2016، ص 7) إذ وَصَّت المادة (372) على أنه: "يُعاقب بالحبس مدة لا تزيد على ثلاث سنوات أو بغرامة لا تزيد على ثلاث مائة دينار. 1 - من إعتدى بإحدى طرق العلانية على مُعتقد لأحدى الطوائف الدينية أو حَقَّر من شعائرها. 2 - من تعدد التشويش على إقامة شعائر طائفة دينية أو على حفل أو إجتماع ديني أو تَعَمَد منع أو تعطيل إقامة شيء من ذلك 3 - من حَرَب أو أتلف أو شَوَّه أو دَسَّس بناء مُعد لإقامة شعائر طائفية دينية أو رمزاً أو شيئاً آخر له حُرمة دينية. - من طبع ونشر كتاباً مُقتبساً عند طائفة دينية إذا حَرَف نصه عمداً تحريفاً يغير من معناه أو إذا إستخف بحكم من أحكامه أو شيء من تعاليمه 5 - من أهان علناً رمزاً أو شخصاً هو موضع تقديس أو تمجيد أو إحترام لدى طائفة دينية. 6 - من قَلَد علناً نسكاً أو حفلاً دينياً بقصد السخرية منه. فكل الصور التي بينها المُشرع وفق هذه المادة تتبع بلا شك من تطرف فكري يستوجب التجريم، وفي توفير الحماية اللازمة من الجرائم الإرهابية بعد أن أصبح العراق بعد أحداث 2003 في مُقدمة الدول التي تعاني من تفشي ظاهرة الإرهاب، إتجه المُشرع العراقي إلى سَنَ قانون خاص لمكافحة الإرهاب ووضعه في صلب المدونة العقابية لمعالجة النقص التشريعي وهو قانون مكافحة الإرهاب رقم (13) لسنة 2005 (هادي، طه 2021، ص7)، الذي يظهر فيه أساس حماية الأمن الفكري صراحةً، حيث عَرَف الإرهاب في المادة (1) والذي يعد الإرهاب الفكري أحد صور الأفعال الإرهابية ، والمادة (2) بينت الأفعال الإرهابية كالعنف والتهديد وإثارة طائفية، ، وجزء من يقترفها الإعدام، وبذلك شَدَّد المُشرع العقوبة وعَزَزَ من حماية الأمن الفكري(المعموري،2022، ص 819) فالأسباب الموجبة لتشريع هذا القانون هي جسامه الأضرار الناتجة عن العمليات الإرهابية، إلى حد تهديد الوحدة الوطنية وتكدير الأمن والنظام العام، وإنطلاقاً نحو نظام ديمقراطي إتحادي يقوم على مبدأ سيادة القانون وضمان حقوق وحريات الأفراد، والسعي في دفع عجلة التنمية الشاملة للأمام، فضلاً عن تعليمات إنضباط الطلبة في المؤسسات التعليمية كتعليمات إنضباط الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (160) لسنة 2007 المعدل والتي أشارت في المادة الأولى إلى مجموعة من الإلتزامات تقع على عاتق الطلبة والتي بدورها تحفظ الأمن داخل المؤسسة التعليمية.

أولاً- التقيد بالقوانين والأنظمة الداخلية والتعليمات والأوامر التي تصدرها وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ومؤسساتها (الجامعة، الهيئة، الكلية، المعهد)

ثانياً- عدم المساس بالمعتقدات الدينية أو الوحدة الوطنية أو المشاعر القومية بسوء أو تعدد إثارة الفتن الطائفية أو العرقية أو الدينية فعلاً أو قولاً.

ثالثاً- الإمتناع عن أي عمل من شأنه الإخلال بالنظام والطمأنينة والسكينة داخل الحرم الجامعي (الكلية أو المعهد) أو المشاركة فيه والتحريض عليه أو التَسَتُّر على القائمين به.

رابعاً- تجنب الدعوة إلى قيام تنظيمات من شأنها تعميق التفرقة أو مُمارسة أي صنف من صنوف الإضطهاد السياسي أو الديني أو الإجتماعي. (المادة (1) من تعليمات إنضباط الطلبة في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي رقم (160) لسنة 2007 المعدل)

خامساً-تجنب الدعاية لأي حزب أو تنظيم سياسي أو مجموعة عرقية أو قومية أو طائفية سواء كان ذلك في تعليق صور واللافتات والمُلصقات أو إقامة الندوات.

سادساً- عدم دعوة شخصيات حزبية لإلقاء محاضرات أو إقامة ندوات حزبية أو دينية دعائية داخل الحرم الجامعي حفاظاً على الوحدة الوطنية.

المطلب الرابع: دور الجامعات في تحقيق الأمن الفكري وكيفية مواجهة التطرف الفكري والإرهاب

تُعد الجامعات من أهم المؤسسات التعليمية، التي تلعب دوراً مهماً في تنمية الوعي وتشكيل الفكر لدى الأفراد، في وقت تتزايد فيه التحديات الثقافية والفكرية، باتت من الضروري أن تعمل الجامعات على حفظ الأمن الفكري وتعزيزه، من الأفكار المغلوطة والمُطرفة، فالجامعات و المؤسسات التعليمية بوجه عام أن تواجه مهمة رئيسية تتلخص في العمل على مساعدة الشباب على إكتشاف دورهم الاجتماعي في الحاضر و المستقبل، وتهيئتهم لهذه المهام على أعلى مستوى من الكفاءة و الفاعلية، وعلى كل من يتصدون للتوجيه العلمي و الاجتماعي للشباب سواء كانوا أساتذة أو أخصائيين إجتماعيين أن يقدموا هذه الأسس المدروسة و القدرة الواعية التي ترتكز على فهم علمي دقيق لأهداف مجتمعاتهم وإدراك واعٍ لقيم الإيجابية، و التركيز بوجه خاص على الجوانب الإيجابية والعقلانية، (الباهي، ص 149) ويمكن إلقاء الضوء على بعض مجالات تحقيق الأمن الفكري في الجامعات وكيفية مواجهة التطرف والإرهاب في الفروع التالية:

الفرع الأول: دور الجامعات في تحقيق الأمن الفكري ويُمكن تناول دور الجامعات في تحقيق الأمن الفكري من خلال الدور المنوط لكل محاور العملية التعليمية وكما يلي:

أولاً – الأستاذ الجامعي.

يُعد الأستاذ الجامعي من أهم الركائز التي تعتمد عليها الجامعة في بناء شخصية الطلبة، وتقويم سلوكياتهم وتعديل أفكارهم وإتجاهاتهم والأداة الناجحة والمُثلى لتقييم المسار وتصحيح المفاهيم. لذا باتت دوره في تحقيق الأمن الفكري والتصدّي للإنحراف الفكري التي يتعرض لها الطلبة ضرورة مُلحة ومطلب حيوي لمواجهة التحديات المُعارضة. ومهما اختلفت أدوار الأستاذ الجامعي فإن قيمته ستظل مرهونة بطبيعة العلاقة بينه وبين طلبته، قد تكون علاقة سلطوية الطابع بحيث لا يسمح لهم أن يناقشوه أو قد يُعاملهم بإستخفاف وإزدراء لعقولهم وفكرهم وإرادتهم وحرّيتهم مما يُزعزع أمنهم الفكري والنفسي. (منصور، 2017، ص 602) ومنهم من يسمح لطلبته بالحوار والمناقشة والنقد البناء، ويدعم الإتجاهات الموجهة نحو القيم التي تؤكد مفاهيم الديمقراطية والمشاركة الفعالة، والتسامح والتميز والإبداع بما يسهم في تحقيق الأمن الفكري، وعلى الأستاذ الجامعي فتح مجال امام الطلاب للتعبير عن آرائهم بكافة الوسائل وفي مختلف الأنشطة من أجل تصحيح الفكر المُنحرف وتحصينهم من أخطاره، وتقويم الإعوجاج الفكري لديهم بالحجة والبرهان و غرس قيم الولاء والإنتماء، وتنميتها لديهم مما يُعزز الأمن الفكري لديهم. (منصور، 2017، ص 603)

ثانياً – دور إدارة الجامعة في تحقيق الأمن الفكري: تسهم الجامعات من خلال برامجها ومناهجها التعليمية، وفعاليتها الثقافية والبحثية، في نشر قيم الإعتدال والتسامح، وتزويد الطلبة بالمهارات اللازمة والمعرفة الكاملة، لمواجهة الأفكار المُتطرفة، وتعزيز الوعي الذاتي والتفكير النقدي، ويتطلب قيام إدارة الجامعة بدور فعّال في تحقيق الأمن الفكري، وذلك من خلال توفير بيئة مُلائمة وتطبيق إجراءات مُعينة كما يلي:

1- **توفير البيئة المُلائمة لتحقيق الأمن الفكري:** ويتطلب ذلك إلتزام إدارة الجامعة ووكلائهم ومسؤوليها، وعمداء الكليات ومن يسهم معهم في إدارتها بتشكيل بيئة مُلائمة ومُناسبة لتحقيق الأمن الفكري، وتزويد منسوب الجامعة والعاملين فيها بالقدر الكافي من المفاهيم والحقائق الواضحة، وتوفير المُتطلبات اللازمة لتنمية وعيهم وتدريبهم على القيام بأدوار إيجابية في مواجهة تحديات الأمن الفكري والتصدّي لها. وإتاحة الفرصة لمنسوبي الجامعة ليتمكنوا من إبداء آرائهم ووجهات نظرهم في توفير البيئة المُناسبة لتحقيق الأمن الفكري. (عبدالله، 2017، ص 213)

2 - **تطبيق إجراءات تحقيق الأمن الفكري:** ويتطلب ذلك القيام بعدد من الإجراءات والعمليات التي تتمثل فيما يلي:

-الإنتقال من العموميات إلى تحديات ومُهمات واضحة تشمل توزيع الأدوار وتحديد المسؤوليات وتخصيص المهام المنوطة بكل فرد.

-ربط الأنشطة والفعاليات الخاصة بالأمن الفكري بالأنشطة المُحتسبة لعضو هيئة التدريس سواء في منصبه التدريسي، أو نشاطه العلمي والمكتبي.

-تحديد الأفكار الخاصة بكل نشاط وترجمتها إلى مُمارسات وأفعال وتطبيقات تتناسب ودور كل عضو. (عبدالله، 2017، ص

(158)

ثالثاً – الأنشطة الطلابية: الجامعات منصات حوار ونقاش، إذ يمكن للطلبة مناقشة قضاياهم الفكرية والتعبير عن آرائهم في بيئة آمنة، وبناء مُجتمع فكري مُتماسك وقادر على مواجهة الأخطار والتحديات، وتُمثل الأنشطة الطلابية الوسيلة الرئيسية لتنمية

فكر وعقل الشباب وتنمية وبناء الشخصية الإيجابية، ويُمكن للأنشطة الطلابية أن تُساهم في تدعيم الأمن الفكري للشباب من خلال ما يلي:

- 1- القيام بزيارات ميدانية للطلبة لمؤسسات المُجتمع المحلي للتعرف على أنشطتها والمشاركة في خدماتها المُجتمعية.
- 2- توزيع نشرات ودوريات حول ثقافة الحوار وأداب الإختلاف.
- 3- عقد ندوات وورش عمل للشباب لمناقشة قضايا المُجتمع المُعاصر.
- 4- عقد لقاءات ثقافية فكرية بين الطلبة على مستوى الكليات والجامعات.
- 5- توجيه الأنشطة البحثية للطلبة نحو مُشكلات المُجتمع وقضاياها المُختلفة.
- 6- حث الطلبة على المشاركة في الأنشطة والتذكير بالمواعيد من خلال البريد الإلكتروني، أو الإعلان عنها داخل الجامعة
- 7- تشجيع الطلبة بإجراء البحوث في مجال الأمن الفكري اللازم لتدعيم هذا الأمن من وجهة نظرهم. (الباهي، ص 158)، كما تسعى الجامعات من خلال الأنشطة الطلابية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف منها:
 - تنمية وصقل موهبة الطلبة وتوظيفها في الأعمال المُثمرة وتبادل الخبرات والمهارات.
 - الإسهام في إعداد الشباب الجامعي وتكامل شخصياتهم وتوازنهم.
 - إيجاد روح الأخوة والتعارف بين الطلبة بعضهم البعض، وبينهم وبين أعضاء هيئة التدريس.
 - تحقيق التفاعل بين طلبة الجامعة والمُجتمع، وتنمية روح البذل والعطاء في أنفسهم. (التميمي، 2018، ص313)

الفرع الثاني: كيفية مواجهة التطرف الفكري والإرهاب في الجامعات

أولاً: مواجهة التطرف الفكري: ترتبط الجامعة ارتباطاً وثيقاً بالمُجتمع وقد وجدت في خدماتها أنشطة تربية وبحثية وإرشادية لا تقتصر على الجامعة والطلبة، بل تشمل كافة المؤسسات الأخرى، ومواجهة التطرف والعنف والإرهاب والتعصب هي إحدى أهم مهامها من خلال ندواتها ومؤتمراتها ومحاضراتها التي تقام لتثقيف الطلبة بشكلٍ خاص والمُجتمع بشكلٍ عام، مما يُساهم في إستقرار البيئة المُجتمعية والسياسية، وتحقيق السلام والأمن (رزاق، 2019، ص111)؛ وهناك عدة أمور ينبغي على الجامعة مُراعاتها لإزالة أي مظهر من مظاهر التطرف الفكري لدى طلابها وتتمثل ب

- 1- إعداد مناهج عامه للتربية الوطنية تُكرس فيها حب الوطن والانتماء إليه والمُحافظة على الهوية الإسلامية والوطنية ورد كل الشبهات التي يسعون بها إلى تحريف فكر الطلبة.
- 2- ضرورة بناء الأساتذة أساس مُعتدل للطلبة، وتحصينهم من الشبهات، لخلق تقارب نفسي بين الطالب والأستاذ الجامعي، والسعي إلى تكثيف الأنشطة الطلابية الثقافية والفنية من أجل رعاية الطلبة وتحصينهم فكرياً.
- 3- السعي إلى إظهار الإعتدال والوسطية للإسلام وتوازنه، والعمل على ترسيخ الإلتزام إليه لدى الشباب، وهذا يعني الثبات على منهج الحق، وعدم التحول عن ذلك ولن يكون هذا الإظهار إلا عن طريق مُحاربة الغلو والتطرف الممقوت والعمل على القضاء عليه، والحد من إنتشاره، وذلك لما يترتب عليه من تداعيات جسيمة أبرزها الإنحراف الفكري.
- 4- تنمية الوعي الفكري والثقافي وتطويرهما للقدرات الشبابية داخل الجامعات، والتركيز على الأمن الفكري للطلاب الجامعي، بمعنى تقوية مناعة الشباب الجامعي ضد فيروسات التطرف والعنف والإرهاب.
- 5- توفير الكفاءات المؤهلة من الخريجين والتخصصات المُلائمة للمُجتمع، خصوصاً تلك التي تكون مُسلحة بالعلم والمعرفة وبقيم السلام والتعايش السلمي المُشترك الإنساني.
- 6- تطوير البحث العلمي سواء داخل الجامعات بالنسبة للطلبة أو عبر المؤسسات الخاصة بالبحث العلمي، والذي لا يُمكن إحراز التقدم الحقيقي من دونه، بتخصيص الموارد الكافية وتوفير السبل الناجحة للإستفادة منه، والكفيلة بتسهيل مهمته، وينبغي حين مواجهة التطرف الإستفادة من التجارب العالمية. (سلومي، 2021)
- 7- إيقاف الممارسات التي تُغذي العنف والتطرف بين الشباب، وذلك من خلال الحرص على عدم إنضمامهم للجماعات المُتطرفة.
- 8- وضع إستراتيجيات وخطط لمكافحة التطرف الفكري داخل الحرم الجامعي، والحرص المُستمر على عقد الندوات التي تدعو إلى قيم التسامح والوسطية، وتجنب الفكر الضال وذلك من أجل بناء منظومة فكرية صحيحة.
- 9- إعداد وتأهيل الأساتذة الجامعي من خلال مُشاركته في العديد من الأدوات التي تحثه على الوسطية والإعتدال (أسعد، 2025)

ثانياً: مواجهة الإرهاب: طرق معالجة ظاهرة الإرهاب تكمن في مايلي:

- 1- معالجة المشاكل الاجتماعية والأوضاع الاقتصادية المتردية ومعالجة مشاكل الجهل من خلال نشر العلم والمعرفة في المجتمع ونشر العدالة الاجتماعية في المجتمع والبلاد عموماً.
- 2- القضاء على التعصبات المختلفة داخل المجتمع والعمل على جمع أواصر وروابط الوحدة والتآلف بين مختلف مكونات المجتمع والرجوع في فهم الدين إلى آراء الحكماء في الدين والمرجعيات الدينية الحكيمة والواعية والأحكام إليها حال الاختلاف والمنازعات.
- 3- المحافظة على التراث الإسلامي من المتغيرات الدخيلة والضعيفة التي يتخذها أصحاب الفكر التكفيري حجة لدعم عقيدتهم التكفيرية، ودور المؤسسات الدينية في نشر العلم والمعرفة الدينية الصحيحة وتبصرة المجتمع بمخاطر ظاهرة الإرهاب على دينها وحياة أفرادها.
- 4- التحذير من المصادر الإعلامية المشبوهة والمنشورات والمطبوعات والمُلصقات التي تصدر عن جهات غير رسمية، وعدم المشاركة في نشرها أو تداولها أو التعاون معها. (د.لمياء زغير، 2021، ص 18). والجامعات تؤدي دورها في التصدي لظاهرة الإرهاب من خلال عدة عناصر من أهمها: المناهج الدراسية، وأعضاء هيئة التدريس والطلبة والأنشطة بمختلف أنواعها، ولكل عنصر دور يجب أن يؤديه فالمنهج الدراسي يعتبر العمود الفقري للعملية التعليمية والوعاء الذي تقدم من خلاله المعلومات للطلبة ويشير أن المناهج الجامعية يمكنها تأدية دورها في مواجهة الإرهاب من خلالها (ملكاوي، 1415، ص 646)
- أ- تبنيها القيم الإسلامية الفاضلة مثل وسطية الإسلام وسماحته والعدل والرحمة، والإحسان والتضامن والتكافل الاجتماعي، والبعد عن الظلم، ومراعاة حقوق المسلمين وغيرهم، وحُرمة دمائهم وأعراضهم وأموالهم، والتعاون والتآلف بين أبناء المجتمع البشري، وغير ذلك من القيم الفاضلة التي تسهم في بناء شخصية متوازنة ومُعتدلة للمُتعلم، وإيجاد مجتمع آمن ومطمئن يعيش في جو من السلام والحرية.
- ب- تعزيز وتقوية المحتوى الثقافي ومفاهيم حقوق الإنسان والتعامل مع الغير وحُرمة الإعتداء، ومنع الظلم ونبذ الكراهية، والتعاون والتآلف بين أبناء المجتمع البشري لخدمة البشرية، وإعمار الأرض والمساواة بين الناس في الحقوق والواجبات والوفاء بالعهود وصيانة حقوق الآخرين، وغير ذلك من القيم والأخلاق النبيلة التي ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتعزيز ثقافة الوسطية والإعتدال في المجتمع.
- كما يعتبر أعضاء هيئة التدريس في الجامعات العنصر البشري المهم في تحقيق أهداف وغايات الجامعة حيث يتوقف عليهم التدريس وتعليم الطلبة وتأهيلهم، وتَقْصِي المشكلات والقضايا التي تواجه الجامعة بمختلف مُدخلاتها والمجتمع بإختلاف مُتغيراته ومُتطلباته، وإجراء البحوث العلمية عليها للخروج بحلول علمية سليمة، كما أن لهم أدواراً كبيرة في غرس القيم الأخلاقية، والمبادئ الدينية في نفوس الطلبة من خلال المحاضرات وقيامه بواجبه تجاه توعية المجتمع عن طريق المحاضرات والندوات بالتعريف بالإرهاب ومخاطره إلى جانب وضع المُعالجات للإنحرافات الفكرية التي تظهر عند بعض الطلبة.
- ومن أهم أدوار أعضاء هيئة التدريس في التصدي لظاهرة الإرهاب بين الطلبة وأفراد المجتمع يتمثل بالآتي: (النجار، 1990، ص 165)
- 1- تبني الوسطية والإعتدال فكراً وممارسة، وإيضاح الوجه المشرق للدين الإسلامي، والتركيز على إبراز سماحة الدين الإسلامي ووسطيته ونبذ العنف والتطرف.
- 2- منح الطلاب حُرية إبتكار الحلول وإستنتاجها في ضوء مبادئ الدين ومُنطلقات المجتمع، والسماح لهم بتجريب ما يقترحونه من مفاهيم وآراء للتحقق من صلاحيتها العامة وتشجيعهم على تطوير أساليبهم الخاصة بالبحث والتفكير، وتوجيههم نحو الإعتزاز بالوطن وثقافته وحضارته والحفاظ عليه.
- 3- بيان خطورة فتنة التكفير والعلو على أفراد المجتمع، وتوجيه الشباب إلى عدم الإنسياق وراء مُخطط أعداء الأمة، وفضح نوايا الفئة الباغية وأعمالها، وضلالها وخطورة ما ترتكبه من أعمال على الدين والوطن.
- 4- إبراز حقوق الإنسان صغيراً أو كبيراً، رجلاً أو امرأة مسلماً أو ذمياً، أو معاهداً.
- 5- مواجهة بعض المُعتقدات والأفكار الهدامة التي غرّت عقول الشباب وإستغلت عامل الفراغ لديهم.
- 6- توجيه الشباب والنشء للإستفادة من أوقات فراغهم في أمور تعود عليهم بالنفع والفائدة، مع حل ما يواجهونه من مُشكلات بالشفافية الصادقة والطرح الواعي.
- 7- ترسيخ الدور البارز للمساجد والمنازل والأسر والمدارس في غرس بذور التربية السليمة النقية في قلوب الشباب والناشئة.

الخاتمة

بَعْدَ أَنْ أَنهينا البحث في موضوع (الحماية الجنائية للأمن الفكري في نطاق الجامعات) توصلنا إلى الإستنتاجات والتوصيات التالية عسى أن تكون نافعة.

jsh.univsul.edu.iq

أولاً: الإستنتاجات

- 1- يُعد الأمن الفكري عنصر أساسي في تعزيز التعايش السلمي والحوار البنّاء بين الطلبة، وأساس حماية الفكر من التطرف والإرهاب.
- 2- للجامعات دور حيوي ومحوري في توجيه تفكير الطلبة وتشكيل عقليتهم، مما يجعلها بيئة مثالية لتعزيز قيم الإنفتاح والتسامح، ومواجهة التحديات ومظاهر المساس بالأمن الفكري كالغز والفكري، وإنتشار الأفكار المُتطرفة، والعنف، وضعف الوعي الثقافي لدى بعض الطلبة.
- 3- حرب الفكر التي تستند إلى الآراء الدينية والفلسفية، القائمة على مُصادرة الحُرَيَات ومُحاربة الأفكار وعدم قبول الآراء المُخالفة وفرض الآراء التي يتبنونها بالقوة يُعد أساس العنف والتطرف المؤدي إلى الإرهاب.
- 4- الحاجة المُلحة لزيادة الوعي الأمني بين أعضاء هيئة التدريس والطلبة حول الأمن الفكري وأهميته.
- 5- تحقيق الأمن الفكري وتوفير بيئة تعليمية آمنة، وتبادل المعلومات، يتطلب التعاون بين الجامعات ومؤسسات الدولة، ومُنظمات المُجتمع المدني.

ثانياً: التوصيات

- 1- تطوير المناهج والمُقررات الدراسية الجامعية بتضمينها مواضيع الأمن الفكري، لتعزيز قيم التسامح وإحترام الآخر.
- 2- تنظيم أنشطة طلابية متنوعة تشجع تبادل الأفكار والحوار وأنشطة ثقافية تعزز التعايش السلمي والتفاهم، وقبول الرأي والرأي الآخر.
- 3- تفعيل برامج توعوية كالدورات والندوات وورش عمل لأعضاء هيئة التدريس والطلبة، لمناقشة التحديات الماسة بالأمن الفكري، وكيفية مواجهة العنف والفكر المُتطرف.
- 4- مراجعة المنظومة العقابية لتعديل وتحديث التشريعات المُتعلقة بالأمن الفكري، وتوسيع نطاق الحماية القانونية.

المصادر**اولاً: البحوث**

- 1- أحمد حسين علي، أ.د. هشام محمد خلف، المتطلبات التربوية لمواجهة اساليب التطرف الفكري لدى جامعة بغداد، مجلة الآداب العدد 135, 2020.
- 2- احمد سمير فوزي عبد الله، دور الجامعات المصرية في تحقيق الامن الفكري لطلابها، منشور في مجلة كلية التربية – جامعة الازهر، العدد 175 الجزء الثالث، اكتوبر لسنة 2017.
- 3- احمد عبد الحسين ثاني السوداني، المعالجة الإعلامية لقضايا الارهاب والتطرف الفكري، بحث منشور في مجلة حمورابي الدراسات مج (2) العدد (٤٦) ٢٠٢٢.
- 4- أسماء الهادي أبراهيم، دكتور محمد أبراهيم، المواطنة لرقميه ودورها في تعزيز الامن الفكري لدى طلاب الجامعات المصرية، دراسة ميدانية بجامعة المنصورة بحث منشور في مجله جامعه الغيوم -للعلوم التربوية والنفسية العدد 20 الاصدار 2020.
- 5- حسن بن محمد ناصر آل سعيد التميمي، دور الانشطة الطلابية في تعزيز الامن الفكري للطلاب في جامعة الملك سعود، مجلة القراءة والمعرفة، الجزء الثاني، ديسمبر 2018.
- 6- ضاحي حمدان محمد احمد، فعاليات برنامج التعليم المدني في تنمية الامن الفكري لدى الشباب (دراسة تقويمية من منظور طريقة تنظيم المجتمع)، مجلة علمية للخدمة الاجتماعية، العدد الثامن عشر، المجلد الاول، يونيو 2022.
- 7- رعد على حسين، دور الجامعات في مكافحة الإرهاب والتطرف والحد من مظاهر التنظيمات الإرهابية في العراق، بحث منشور في مجلة الكلية الإسلامية الجامعة مج (2) العدد (71) 2023.
- 8- رمضان عبد الحميد الطنطاوي، أ.د محمود عبد الحميد كمال، أ.د أسامة محمود زيدان، أ.د السيد محمود عبد المجيد عبد العال، د. معتز مرسي النيجيري، د. محمد رمضان الطنطاوي، اسباب ظاهرة التطرف الفكري لدى طلاب الجامعة والحد منها من وجهة نظرهم، المجلة العلمية، جامعة دمياط، العدد 71، 2016.
- 9- زينب معوض الباهي و أ.د هناء عبد التواب ربيع ابو العينين، دور الجامعات لتعزيز الامن الفكري للشباب، بحث منشور في مجلة كلية الخدمة الاجتماعية للدراسات و البحوث الاجتماعية – جامعة الفيوم، العدد الرابع، 2016.

- 10-سلى غضبان المعموري، د. احمد عبد السلام السعدون، السياسة الجنائية الحديثة للوقاية من التطرف الفكري، المؤتمر العلمي الرابع عشر لمركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، ع (7)، 2022.
- 11-صدام علي هادي، م.م شيماء إبراهيم طه، الأساس القانوني لسلطة الحكومة في مكافحة الإرهاب (دراسة مقارنة)، بحث منشور في مجلة العلوم الإنسانية، كلية التربية للعلوم الإنسانية، مج(28)، ع(2)، 2021.
- 12-عبد الحفيظ المالكي، الامن الفكري، مفهومه واهميته ومتطلبات تحقيقه، مجلة البحوث الامنية، العدد43، كلية الملك فهد الامنية، الرياض، 2009
- 13-غانم عبد دهش الشبان، الحماية الدستورية للأمن الفكري (دراسة فلسفية دستورية)، بحث منشور في مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، ع (1)، مج (14)، 2023.
- 14-غفران فائق ابراهيم، الحماية الجنائية للأمن الفكري، بحث منشور في مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى، العدد الاول – الجزء الاول، المجلد 11، 2022.
- 15-فاتن محمد رزاق، راغب فالح حسن، دور الجامعات في محاربة التطرف الفكري، مجلة الدولية والسياسية، العدد39-40، 2019.
- 16-فاطمة سلومي، التطرف الفكري وتأثيره على المجتمع، طلبة الجامعات النموذجية، مؤسسة الهدى للدراسات الاستراتيجية، كلية العلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، 2021.
- 17-فتحي ملكاوي ومحمد عبد الكريم، بحوث مؤتمر علوم الشريعة في الجامعات، عمان الاردن، 1415.
- 18-كريم طه طاهر، الاساس القانوني لمواجهة ظاهرة الارهاب الفكري في العراق، بحث منشور في مجلة كلية القانون العلوم القانونية والسياسية مج (١٣) العدد (٤٧) 2023 .
- 19-لمياء ياسين صغير، ظاهره التطرف الفكري الدوافع والعلاج، بحث منشور في مجله العلوم الإنسانية، الجامعة المستنصرية العدد 2، 2021.
- 20-محمد شعيب محمد عقوب، اشكال الارهاب الالكتروني وحماية الامن الفكري لدى الشباب، دراسة ميدانية مطبقة على عينة من الشباب بجامعة طبرق - ليبيا، مجلة القرطاس، العدد 17، فبراير 2022.
- 21-منار منصور احمد منصور، تقييم دور الجامعات في تحقيق الامن الفكري لطلابها من جهة نظرهم واعضاء هيئة التدريس، مجلة كلية التربية – جامعة الازهر، العدد 172، الجزء الاول، يناير لسنة 2017.
- 22-نورس أحمد كاظم الموسوي، السياسة الجنائية في حماية الأمن الفكري، دراسة تحليلية مقارنة المركز الديمقراطي العربي، برلين المانية، ط (١) 2022.
- 23-هبة محمد عطية المرسى، دور الاسرة في تحقيق الامن الفكري لدى ابنائها (دراسة ميدانية في محافظة الدقهلية)، مجلة كلية التربية بالمنصور، المجلد 105، العدد 3، 2019.

ثانياً: الكتب

1. احمد عبد اللاه المراغي، دور القانون الجنائي في حماية حرية العقيدة، ط ١، المركز القومي للإصدارات القانونية، 2016.
2. جابر عبد الحميد وعلاء كفاقي، معجم علم النفس والطب النفسي، النهضة العربية، القاهرة، الجزء4، 2015
3. زغلول راغب النجار، أزمة التعليم المعاصر وحلولها الإسلامية، الدار العالمية للكتاب الإسلامي والمعهد العالمي للفكر الإسلامي، الطبعة الأولى مصر، 1990.
4. صفي الله وكيل، وسائل تحقيق الامن الفكري لدى الشباب، بدون دار نشر، 2021.
5. محمد صالح العجيلي، مثلث الرعب العالمي (الإرهاب) ط1، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان 2014.
6. عبد العزيز أحمد الدسوقي، أثر الإرهاب المدمر، دار الكتب العلمية، بيروت، 1999م
7. مخلد إبراهيم الزعبي، أستاذ أمين محمد الماضي، دور الامن الفكري في الوقاية من التطرف بحث بكلية الشرطة، دولة قطر، العدد الرابع، الإصدار الثاني، أيار 2022.

ثالثاً: الفوائــــن

له ریگهی ههوله یهکگرتووهمکانهوه، زانکۆکان دهتوانن به شیوهیهکی کاریگهر بهشداری بکهن له بهرزکردنهوهی ناسایشی فیکری له کۆمهڵگادا به گشتی و به تایبتهی لهناو ژینگهی زانکۆدا، ئەندامهکانی له لادانهکانی فیکری توندوتیژ و توندرو دهپاریزن.

وشهی سههرهکی: زانکۆکان، پاراستنی تاوان، ناسایشی فیکری، توندروهی فیکری، تیروۆر

Criminal Protection of Intellectual Security within Universities

Asst. Prof. Dr. Shaima Ibrahim Taha / Northern Technical University / Technical Institute of Al-Dour

Shaima.it@ntu.edu.iq

Asst. Prof. Dr. Haider Abduljalil Mahdi / Middle Euphrates Technical University / Technical Engineering College / Najaf

hayder.abduljaleel@ntu.edu.iq

Abstract:

Security is considered one of the fundamental social needs of humans, as a person cannot live, sleep, or rest while struggling with fear or anxiety about a certain matter. Likewise, a person cannot lead a normal life while overwhelmed by fear, panic, or terror. Security and stability are the foremost requirements for humanity and an urgent necessity for any human endeavor.

Achieving security in all its aspects, especially intellectual security, falls on the shoulders of all state institutions, including educational institutions such as universities. Universities play a vital and pivotal role in confronting threats to intellectual security and crimes that violate it, such as intellectual invasion and violent extremism leading to terrorism. This is because universities attract a large segment of society—students—and should be at the forefront in combating the deviation of thought through education and raising awareness about the danger of such ideas infiltrating the educational system.

Ensuring and protecting intellectual security, and combating intellectual extremism and terrorism, require the promotion of a culture of positive thinking, encouraging constructive dialogue, acceptance of differing opinions, and purposeful intellectual discussions within classrooms—both among students and between students and university professors. Additionally, academic content should include topics that promote values of moderation, tolerance, coexistence, and peaceful living, alongside criminalizing acts that threaten intellectual security and addressing such deviant actions through legal texts that criminalize them.

Given the above, universities have an important role in confronting intellectual extremism, as this is primarily an intellectual war. This war makes education a fertile ground for extremist forces to conduct their campaigns. These forces have worked, and continue to work, to penetrate and infiltrate the education sector by various means.

From this perspective, our study on “Criminal Protection of Intellectual Security within Universities” gains importance. The university is an institution that plays a crucial role in shaping student behavior through its educational and pedagogical methods. It serves as the real gateway responsible for forming and reinforcing correct concepts in their minds, thereby achieving intellectual security and confronting extremism, which is a widespread phenomenon in societies that influences

behaviors and may escalate into terrorism due to the interaction of many social, economic, and political factors.

Through integrated efforts, universities will be able to effectively contribute to enhancing intellectual security in society at large and particularly within the university environment, safeguarding its members from violent and extremist intellectual deviations.

Keywords: Universities, Criminal Protection, Intellectual Security, Intellectual Extremism, Terrorism